ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

دور المجتمع المدني في العملية التنموية بإفريقيا: دراسة في آليات العمل والمعوقات

The role of civil society in the development process in Africa: a study of mechanisms of action and obstacles

لطفي دهينة

جامعة الصالح بوبنيدر قسنطينة 03 - الجزائر

lotfi.dehina@univ-constantine3.dz

تاريخ الإستلام: 23/ 08 / 2021 **تاريخ القبول**: 29/ 12 / 2021 **تاريخ النشر**: 05/ 02 / 2022

ملخص:

تعتبر القارة الإفريقية من أغنى القارات بالموارد والثروات التي يمكن أن تؤسس لنهضة حقيقية، لكن الملاحظ أنها لا تزال تسجل معدلات متأخرة في مؤشرات التنمية، مما يشكل تحديا حقيقيا أمام شعوبها ويستدعي تضافر جهود عديد الفواعل من أجل النهوض بالقارة وإنجاح العملية التنموية، ويعتبر المجتمع المدني الإفريقي أحد أهم هذه العوامل نظرا لآليات عمله والأدوار المختلفة التي يقوم بها ويكمل من خلالها الجهود الحكومية، لكنه لا يزال يعاني من كثير من المعوقات التي تحول بينه وبين تحقيق أهدافه.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني؛ إفريقيا؛ التنمية؛ المجتمع المدني الإفريقي.

***

Abstract:

The continent of Africa is known as one of the richest continents of resources and prosperity that can generate a true revival, but it is notable that late development rates still appear, which is a real problem for its people and needs coordinated efforts of many participants to progress the continent and make the process of development a success, and the African civil society is one of the most important of these factors due to its working mechanisms and the various roles it plays and through which it complements governmental efforts, but it still suffers from many obstacles that prevent it from achieving its goals.

Keywords: *Civil Society; Africa; Development; African Civil Society.*

I. مقدمة

تعتبر قارة إفريقيا من أغنى المناطق من حيث الموارد الطبيعية و البشرية، كما أنها كانت ساحة للكفاح من أجل الاستقلال كغيرها من القارات خاصة آسيا، فقد كانت من القارات السباقة إلى جذب أنظار الدول الاستعمارية إليها، ابتداءً بما عرف بالاستيطان إلى التغلغل الاقتصادي الذي جعلها تبقى في تخلف وتفشل في تحقيق التنمية، لكنها في السنوات الأخيرة أصبحت تعيش تحولات كبيرة، فقد نجحت بعض الدول في تسجيل معدلات نمو جيدة، في حين أن كثيرا من دولها لازالت تواجه مشاكل وتعقيدات أكبر من ذي قبل، تنعكس آثارها سلبا على الفرد وتؤدي إلى قصور الدول في تلبية تطلعات شعوبها.

وفي إطار الحديث عن الإمكانيات الأفريقية في تحقيق نهضة قارية، فإن الأمر لا يتوقف عند الإمكانيات ولكن لابد من مساهمة مختلف الفواعل الرسمية وغير الرسمية في تحقيق هذا الهدف، ويقتضي وجود مجتمع مدني قوي ينجح في سد الفراغ الذي تتركه الدولة، ويتمكن من دعم الجهود الحكومية في التعامل مع مختلف الظروف وتلبية تطلعات الشعوب المتزايدة.

تأسيسا على ما تقدم نطرح الإشكالية الآتية:

- **إلى أي مدى يساهم المجتمع المدني الإفريقي في عملية التنمية؟**

ولمعالجة هذه الإشكالية سوف نركز على المحاور الآتية:

- المحور الأول: المجتمع المدني، التنمية: مقاربة مفاهيمية.
- المحور الثاني: واقع التنمية في إفريقيا.
- المحور الثالث: مساهمة المجتمع المدني في العملية التنموية في إفريقيا.

المحور الأول: المجتمع المدني، التنمية: مقاربة مفاهيمية.

سنحاول في هذا المحور أن نقوم بمقاربة مفاهيمية لكل من المجتمع المدني والتنمية، قبل التطرق لواقع التنمية في القارة الإفريقية والمساهمة التي يقدمها المجتمع المدني فيها.

1. مفهوم المجتمع المدني

يجد المجتمع المدني تعبيره السياسي والقانوني في إعلان حقوق الإنسان والمواطن في أعقاب الثورة الفرنسية، ويعبر عن العلاقة بين- الفرد- المجتمع- الدولة- وبالتالي فهو يعبر عن تميز الدولة عن المجتمع، ويعرف وفقا لأفكار هيجل على أنه ذلك الكيان الذي يتموقع بين الأسرة والدولة، وهو يتكون من التنظيمات التي تقوم على أساس تعاقد حر بين الأفراد خارج إطار العائلة والدولة، ويعتبر هذا المفهوم مفتوحا ليشمل بنى ومؤسسات تقليدية وحديثة تقوم على فكرة الطوعية ولا تهدف إلى الربح (OECD, 2021, p07) ، تحتل مركزا وسيطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البناء الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمية من ناحية أخرى.

إن المجتمع المدني هو أداة للتوازن والتنظيم تقف بين الدولة التي تمتلك السلطة القمعية والإكراه المشروع من جهة، وبين المجتمع من جهة أخرى، هذا الأخير الذي يتميز بتطلعاته التي قد تتجاوز ما هو مسموح به قانونا، وفي هذا السياق يعرف سعد الدين إبراهيم المجتمع المدني: "بأنه مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"(بلعيور، 2006، ص 121).

إن المجتمع المدني وفق هذا التعريف هو مجال لإبداء الرأي واحترام الرأي الأخر، والتنافس الحر القائم على الإقناع بالحجة والاستماع إلى الرأي المعاكس في إطار تنظيمات معينة هدفها الأساسي هو خدمة

الصالح العام في إطار منظم ينبذ الفوضى والعنف بكل أشكاله، ويشتمل على المؤسسات غير الحكومية وكل مؤسسة غير عائلية أو وراثية، والتي يولد فيها الفرد وتكون عضويته فيها إجبارية كالقبيلة والعشيرة.

وقد عرفته ندوة المجتمع المدني التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992م بأنه: "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية" (الفالح، 2002، ص26).

2. تعريف التنمية

يعد مفهوم التنمية من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير من قبل الباحثين والأكاديميين؛ لما له من أهمية بالغة على المستويين الفكري والعملي، فدول العالم الثالث عموما ودول إفريقيا خصوصا قد عرفت عدة مشكلات في تحقيق التنمية، مما دفع العديد من المفكرين إلى تجديد علم السياسة من خلال دراسة مواضيع ومناطق كانت متجاهلة قبل خمسينيات القرن العشرين، لذا تعد التنمية من المجالات التي أضافت الكثير لعلم السياسة وحقله الخاص بالدراسات المقارنة.

التنمية لغة: مصدر الفعل «نمَّى»، «نمَّى» الشيءَ «تنمية»: جعله نامياً (أي زاده ورفعه)، و«تنمَّى تنمياً»؛ أي الشيء ارتفع من موضعه إلى موضع آخر (البستاني، ص 840-841).

التنمية اصطلاحاً: هي سياسة تلجأ لها الدول النامية لكي تتخلّص من التبعية الاقتصادية للأجنبي، وتتحول من الإنتاج البدائي إلى الإنتاج التصنيعي (الكيالي، ص795).

وهناك من يرى أن التنمية تشمل تطوير القيم والمعايير والهياكل الاجتماعية، وبذلك هي تختلف عن النمو الاقتصادي، في كونها ظاهرة نوعية تعمل على تنمية مستوى التعليم، الصحّة، الحريات المدنية والسياسية، في حين أنّ «النمو الاقتصادي» ليس سوى ظاهرة كمّية تعبّر عن تراكم الثروة (Deubel, p463).

والتنمية بشكلٍ عام هي عملية تتضمن تغيرات عدة، تشمل مختلف جوانب الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية، تهدف إلى عصرنة وتحديث وتطوير القطاعات بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات الواقع الراهن، وهي غير مرتبطة بهدفٍ محدود، وإنما هي عملية مستمرة لا يتوقف مسارها عند مستوى معين.

المحور الثاني: واقع التنمية في إفريقيا

سنتناول في هذا المحور واقع التنمية في إفريقيا من حيث المقومات التي تملكها وأهم المعوقات التي تعترض طريقها لتحقيق أهدافها التنموية.

1. مقومات التنمية في إفريقيا

تعد قارة إفريقيا من القارات التي تغيب فيها التنمية، نظراً لهشاشة بنيتها السياسية والاقتصادية، وشيوع مظاهر الفقر والأمراض، وقبل الحديث عن واقع التنمية في إفريقيا لابد من تقديم بطاقة تعريفية لثروات القارة ومواردها الطاقوية، فإفريقيا هي القارة التي تمثل 06% من سطح الكرة الأرضية، تغطي مساحة 304.15873كم2، وتضم 54 دولة، ويبلغ سكانها حوالي مليار شخص.

تزخر إفريقيا بمعدلات ضخمة في موارد النفط والغاز والمعادن، فهي موطن 54% من احتياطي البلاتين العالمي، و 78% من الماس، و 40% من الكروم، و 28% من المنغنيز في حوالي 19 دولة، كما أن 46 دولة إفريقية لديها احتياطات من النفط، الغاز، الفحم، ومعادن أخرى (leghbor, 2014).

ويتوزع النفط بكميات مرتفعة جدا في كل من: نيجيريا والسودان والجزائر وليبيا ومصر وأنغولا، أما احتياطي الغاز فنجده بنسبٍ كبيرة في كل من الجزائر ومصر، وبنسب أقل في نيجيريا وليبيا، إضافة إلى غنى العديد من الدول بمعدن الذهب المتوفر في كل من: مالي وغانا وإريتريا وإثيوبيا ورواندا وزامبيا وناميبيا وجنوب إفريقيا، إلى جانب وجود معادن أخرى تشكل ثروة ومصدرا مهما للطاقة على غرار اليورانيوم.

وتتوفر القارة أيضا على إمكانيات هائلة من الثروات الطبيعية، ولعل هذه الثروات هي السبب الرئيسي في الاستعمار المستمر ووضعها المتخلف والتابع لوصاية الدول الامبريالية، فاقتصاديا تمتلك أفريقيا ثروات هائلة تجسدها الثروة الفلاحية فثلثا سكان القارة يعملون بالزراعة تقريبا، وتساهم بحوالي20 إلى 60 بالمائة من إجمالي الناتج القومي لكل دولة إفريقية، كما أن التنوع البيئي و المناخي يجعل القارة من أكبر المناطق المؤهلة للإنتاج الفلاحي، ففي المناطق الاستوائية يتم زرع القهوة و الأناناس و الكاكاو و النخيل، و في مناطق السافانا يتم إنتاج البطيخ و الفول السوداني و الفلفل، وفي مناطق الصحراء تزرع التمور والبلح و القطن وفي حوض البحر المتوسط يتم زراعة الطماطم والحوامض والزيتون بالإضافة إلى الخضروات، كما أن إفريقيا تتميز بثروة غابية هائلة إذ تساهم صناعة الخشب ب 6 بالمائة من إجمالي الناتج الداخلي للقارة الإفريقية وتتوفر على جودة عالية من الأخشاب وتتركز في كل من إفريقيا الوسطى والغابون والكونغو والكاميرون، إذ يتم تصدير هذه الأخشاب إلى عدة دول كالاتحاد الأوربي والكيان الإسرائيلي واليابان، أما في المجال البحري فالدول الإفريقية تتوفر على مخزون هائل من الثروة السمكية حيث تقوم بإنتاج 4.5 مليون طن من الأسماك في منطقة غرب إفريقيا.

ومن جانب آخر تتوفر أفريقيا على كميات كبيرة من المعادن كالذهب المتواجد في جنوب إفريقيا وزيمبابوي وشرق السودان، والنحاس المتواجد في زامبيا والسودان والكونغو، والبترول في دول ليبيا والجزائر ومصر والسودان ونيجيريا وغينيا الاستوائية، وتمتلك إفريقيا لوحدها ما يناهز 124 مليار برميل من احتياطي النفط أي بنسبة 12 بالمائة من نسبة الاحتياط العالمي، وتتوفر أيضا على مخزون هام من اليورانيوم الموجه للصناعة النووية بجنوب إفريقيا والنيجر وناميبيا، وتملك إفريقيا وحدها نسبة 18 بالمائة من إجمالي إنتاج العالمي لهذه المادة وخزان احتياطي يبلغ ثلث إجمالي احتياط العالم، كما أن إفريقيا تعتبر من أكبر المنتجين للألماس العالمي بما يناهز 40 بالمائة من إجمالي ألماس العالم و يتركز في كل من دول أنجولا و بتسوانا والكونغو الديمقراطية وجنوب أفريقيا و ناميبيا، و الغريب في الأمر أن بعض الحروب الأهلية بالقارة تم تمويلها بهذه المادة لدرجة أصبح يطلق على الألماس القادم من تلك المناطق بألماس الدم (الداودي، 2017، https://bit.ly/3pYaEal).

وبذلك يتضح أن كل دولة إفريقية تختص بإنتاج مورد أو معدن معين، ولكن برغم كل هذه الموارد؛ فإن القارة تُصنّف من أفقر المناطق في العالم، وهذا ما يمكن رصده من خلال الرجوع إلى تقارير التنمية البشرية، التي تحتل فيها الجزائر المرتبة الأولى إفريقيا والمرتبة 83 عالميا حسب تقرير سنة 2014، بينما جنوب إفريقيا ونيجيريا جاءت في أسفل الترتيب، برتبة 116 و 158 على التوالي، وفي غالبيتها هي من أغنى البلدان في إفريقيا من حيث الموارد (www.imf.org).

وهذا يعني أن الخلل ليس في النمو الاقتصادي، وإنما يرجع- ربما- إلى التفاوت في التوزيع؛ لأن نيجيريا بادرت بمجموعة من الإصلاحات لنظامها الاقتصادي في السنوات الأخيرة، وقامت بإعادة هيكلة نظامها المصرفي الذي كان متأثرا جدا بالقروض، وتمكنت بفضل هذا من رفع متوسط النمو إلى 07% في مستوى

الناتج المحلي الحقيقي منذ عشر سنوات تقريبا، بالإضافة إلى نمو القطاعات الأخرى بشكل متزايد، فكل من قطاعي الزراعة والخدمات يساهمان معاً في الناتج المحلي الإجمالي؛ مثلما يساهم القطاع الصناعي الذي يهيمن عليه النفط، ولكن برغم هذه الإمكانات فإن الوضع الداخلي الهش جعلها تعاني من عدة أزمات متعلقة بالتوزيع والشرعية، وهو ما عرقل تحقيق مشروع الألفية المتعلق بتقليص عدد الفقراء (وحدة إيكونومست للمعلومات المحدودة، 2016).

2. معوقات التنمية بإفريقيا

يمكن إرجاع عوامل ومعوقات التنمية في إفريقيا إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية.

أولا: العوامل الداخلية:

تتمتع القارة الإفريقية بخصوصية من حيث البنية التحتية، تنوع المناخ، كثرة الموارد، التركيبة السكانية، فهي تضم تكوينات مجتمعية مختلفة، وثقافات متعددة، تشتمل على لغات وعادات متنوعة، مما يجعلها تزخر بخزان من التنوع والموارد التي قد تشكل فرصا لتحقيق التنمية، لكنها في الحالة الإفريقية تمثل تحديات وعوائق في هذا الطريق، ويمكن إيجاز أهم هذه العوامل في:

أ-العوامل الطبيعية:

تعد القارة الإفريقية واحدة من أكثر القارات تعرضا للتغيرات والتقلبات المناخية، بالنظر إلى موقعها الجغرافي الذي يجعلها معرضة بشكل كبير لتفاقم انتشار الفقر بسبب القدرة التكيفية المحدودة لديها، ويشكل تغير المناخ تهديدا خاصا لاستمرار النمو الاقتصادي وسبل كسب العيش للسكان الضعفاء (طالب، 2018، https://bit.ly/37MtYkU). وهذا ما يتسبب في غياب القدرة على التكيف في العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة في إفريقيا، مما ساهم في تفاقم حجم الأضرار والتحديات التنموية، كالفقر المدقع ومحدودية الحصول على رأس المال، بالإضافة إلى تدهور النظم الإيكولوجية، وبخاصة الجزء الجنوبي من القارة، والذي شهد في السنوات الأخيرة أعقد الصراعات والنزاعات الداخلية بفعل غياب الأمن الغذائي والبحث عن الموارد، نتيجة تضرر القطاع الزراعي والفلاحي في عدة أجزاء من القارة، كإقليم دارفور بالسودان - مالي- الصومال، وغيرها من المناطق التي تشهد حالة الجفاف والتصحر في ربوع القارة.

ب- العوامل المجتمعية:

إن غياب الدولة ومؤسساتها هو العامل الأساسي الذي يؤدي إلى غياب التنمية، والسبب راجع إلى العجز عن توفير الاستقرار السياسي، نتيجة فقدان دورها الأساسي المتمثل في تلبية مطالب المواطنين، وهذا ما يدفع بهم إلى التمرد والدخول في صراعات من أجل الحصول على الموارد، ونتيجة للتهميش والشعور بالإقصاء وتردّي شرعية النظام السياسي، خاصة في الدول المتعددة الأعراق والإثنيات، وتعتبر ظاهرة النزاعات الإثنية من أبرز الظواهر في إفريقيا، حيث لا يكاد يخلو إقليم من أقاليمها من نزاع إثني أو صراع أهلي عنيف، يؤثر بطبيعة الحال سلبا على الحياة السياسية ومختلف مناحي الحياة بصفة عامة، وتسجل القارة معدلات مرتفعة في هذه النقطة بالذات، حيث وصل عددها إلى 16 نزاعا أو حربا داخلية من أصل 35 على مستوى العالم ككل (بوعشيبة، 2018، ص94).

ولعل أبرز مثال على ذلك: ما حدث من صراعات داخلية في السودان في أقليم دارفور، وهو نزاع قائم على غياب الأمن الغذائي بالأساس، مما دفع بالقبائل غير العربية إلى التمرد نتيجة شعورها بالإقصاء والتهميش، والخلل في ذلك يعود إلى السياسات الاقتصادية الحكومية التي لم تكن في المستوى وتميزت بالعشوائية، فبالرغم من ارتفاع معدّل النمو الاقتصادي من 1995 إلى 2009 بعد اكتشاف النفط بالسودان؛ فإن حكومة الدولة لم تستطع الاستفادة من مداخيل صادرات هذا المورد بطريقة فعالة، نتيجة مواصلة

إتباع النموذج الاقتصادي الرأسمالي نفسه الذي ساد أثناء حكم الاستعمار، كذلك دون إهمال تراجع وانخفاض الإنتاج الزراعي لصالح الإنتاج الصناعي.

فطبيعة الدولة الإفريقية، بحكم تاريخها الاستعماري، جعلها مجرد نسخة إفريقية لدولة المستعمر، حيث حافظت على مؤسساته نفسها التي تركها، وأبقت على نخبة سياسية مشبعة بثقافة غربية، حرصت على تنفيذ مخططات التبعية، ومن ثم وسعت الهوة بين الفرد والدولة، وجعلته يبحث عن هويته وذاته بعيداً عنها، وهذا ما جعل العديد من الدول، على غرار بورندي وإفريقيا الوسطى وكينيا، تعاني من أزمة الهوية وانعدام الاستقرار السياسي.

وباستثناء تنزانيا لم تتمكن دولة في شرق إفريقيا ووسطها من تحقيق التجانس العرقي، ففي الوقت الذي زاد فيه العداء العرقي في كينيا نجحت تنزانيا في تحقيق التعايش السلمي بين المجموعات العرقية والدينية، فتعدد قبائلها الذي بلغ ما يقارب الـ 100 قبيلة لم يمنعها من تحقيق المساواة والتداول السلمي للسلطة، والتناوب على الحكم بين المسلمين والمسيحيين، وإنما جعل منها نموذجا للاستقرار السياسي والتعايش الديني في إفريقيا، واستطاعت أن تعكس هذا النجاح السياسي والمجتمعي اقتصاديا، فاليوم تنزانيا أصبحت من أسرع الاقتصادات نموا في إفريقيا الشرقية، حيث بلغ معدل إنتاجها المحلي 6.9% في 2014م، كما نجحت في تطوير اقتصاداتها التحويلية والصناعية، وحتى إن لم تنجح في تحقيق مراتب أعلى اقتصاديا وتنمويا بفعل تآكل بنيتها التحتية وارتفاع معدلات الفقر، فإن ذلك لن يعيق مسارها التنموي، ففي السنوات المقبلة ستكون في وضعٍ أمثل، لأن التحدي الرئيس ومشكلة الهوية وأزمة التوزيع تجاوزته، يبقى فقط مشكلة التكنولوجيا وتطوير البنى التحتية وتوفير فرص العمل والخدمات، وهذا ليس بالأمر الصعب عندما تتوافر الإرادة الحقيقية لبلوغ مستويات أفضل تنمويا.

أما على صعيد التعليم تتميز أفريقيا بانخفاض مستوى التعليم، حيث مازالت جل شعوب أفريقيا تعاني من الأمية بنسب مرتفعة تصل إلى 50 و 60 بالمائة في العديد من الدول الأفريقية خاصة في دول جنوب الصحراء، الأمر الذي يهدد دول القارة في سلامة بنيانها الاجتماعي، ذلك أنه لا يمكن تحقيق تنمية حقيقية في غياب نظام تعليمي جيد يمكن من تكوين الكفاءات البشرية وتطويرها (بابكر، 2017، https://bit.ly/3r3OIwc)، كما أن الدول الأفريقية تصنف في مستويات متدنية على المستوى الصحي وتتفشى فيها أمراض فتاكة أدت إلى حدوث وفيات بأعداد هائلة كالإيبولا والملاريا والكوليرا، و السيدا، إضافة إلى انخفاض في مستوى المعيشة وسوء التغذية والجهل بوسائل الوقاية والمبادئ الصحية العامة ونقص الأطر الصحية والطبية (صندوق النقد الدولي، 2014، ص 66).

ت- العوامل السياسية:

إن السبب الرئيس الذي أدى إلى تغييب عنصر التنمية في القارة راجع إلى انشغال القوى السياسية بالسلطة، بدلا من التركيز في مواضيع ومجالات التنمية الاقتصادية، فلتحقيق غرض الوصول إلى السلطة نفذت العديد من الأساليب من بينها التمرد، العصيان المدني، الحروب الأهلية، الانقلابات العسكرية، وهذه الأخيرة تعد من سمات القارة الإفريقية، حيث كانت تتم الإطاحة بالأنظمة عبر الجيوش وباستغلال الضعف الاقتصادي كسبب لتنحية النخب التي لا تخدم المصالح العسكرية، وهذا ما ساد في كل من أوغندا في ديسمبر، وغينيا بيساو 2003، ومصر 2012، ومن هنا تظهر سيطرة المصالح الضيقة على حساب مصالح الشعوب ورفاهيتهم الاقتصادية، وتفشي الفساد ونخره لكل الأجهزة السياسية داخل الدول الإفريقية.

وبالعودة إلى انقلاب أوت 2008 في موريتانيا، نلاحظ أنه كان عكس الانقلابات السابقة التي شهدتها البلاد، لأن دلالة الانقلاب ومضمونه تنطوي على إشكالية عميقة، وهي تهديم العسكر لمشروع الديمقراطية،

وهذا ما أثر سلبا على تردي السياسات الاقتصادية في موريتانيا وبالتالي تنامي الفقر، حيث وصلت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى حوالي 42% في السنوات الأخيرة.

كما يمكن إرجاع سبب غياب التنمية السياسية في إفريقيا إلى غياب أحزاب سياسية فعلية، لأن الواقع يؤكد أن استقرار النظم السياسية مرتبط بقوة الأحزاب، وليس بطبيعة النظام الحزبي، فلا يهم إن كان أحاديا أو تعدديا، ما دام الهدف هو الوصول إلى السلطة، وتحقيق التداول، وتقديم البرامج والبدائل لإيجاد الحلول وتحقيق التنمية بمختلف مجالاتها.

وقد اعتمدت معظم الدول الإفريقية على نظام الحزب الواحد؛ بزعم أنه السبيل لتحقيق الاندماج الوطني واستكمال مسيرة النضال الثوري، واتجه الحزب الحاكم غاليا إلى القضاء على المعارضة عن طريق القمع أو سياسة الاحتواء، حتى اختفت معظم الأحزاب المعارضة، ففي موريتانيا مثلا تم حضر حزب النهضة المعارض سنة 1960، وفي أكتوبر 1964 أعلن الرئيس السينغالي إلغاء حزب الجبهة الوطنية السينغالية (بوعشيبة، ص94) وكان نتيجة ذلك أن تلك الأحزاب لم تنجح لا في تحقيق التنمية ولا في ضمان الاستقلالية، وإنما حافظت على نهج المستعمر، وفي الوقت نفسه حققت مصالحه بالوكالة.

وفي هذا السياق؛ يمكن الإشارة إلى طبيعة الأنظمة السياسية الهجينة التي تحكم الدول الإفريقية، حيث لم تعد ديكتاتورية ولا ديمقراطية في الوقت نفسه، بل حصرت الدولة في شخص الرئيس وحاشيته والمستفيدين منه، فلغرض الإبقاء على السلطة تم تبني حيلة تعديل الدستور للاستمرار في الحكم، إضافة إلى تزوير الانتخابات وتعديل النظم الانتخابية وفق ما يتلاءم مع طموحات القادة والنخب، وهذا ما يستدعي تجديد نمط الثقافة السلطوية، وتبني الخيارات الديمقراطية لتجسيد سياسة التوافقات، وفتح المجال لتطوير البنى التحتية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية (طالب، https://bit.ly/37MtYkU).

بالإضافة إلى إشكالية الحدود وانعكاساتها على التوافق السياسي الأفريقي، حيث ترجع المشكلات التي خلقتها الحدود المرسومة بين الدول الإفريقية إلى الطريقة التي اتبعها الأوربيون في تقسيم إفريقيا فيما بينهما أثناء مؤتمر برلين 1885، حيث لم تراع الدول الأوربية أي اعتبارات خاصة بالأفارقة مثل التجانس العرقي واللغوي والتكامل الاقتصادي والإرث الحضاري، كما أن الدول الإفريقية لم تعط لها أي فرصة لإبداء رأيها، وإنما لعبت المنافسة والتسابق والاستحواذ على مناطق النفوذ دورا هاما في وضع الحدود.

وبعد إجراء عملية التقسيم لوحظ أن 30 بالمائة من الحدود السياسية في إفريقيا هي حدود متمشية مع خطوط الطول و العرض، وهو ما يسمى بالحدود الفلكية، ولذلك يمكن القول أن الحدود رسمت بالمسطرة على طاولة المفاوضات في مؤتمر برلين 1885، وقد ترتب على هذه الحدود عدة مشاكل بين الدول ونزاعات عقب فترة الاستعمار، وخاصة تلك الدول التي لها قبائل رعوية، فكثيرا ما يتعدى الرعاة حدود دولتهم إلى الدولة المجاورة.

ومن خلال دراسة الخريطة الجيوسياسية لأفريقيا تتضح هذه الحقائق:

-أن عددا كبيرا من الوحدات السياسية التي أنشئت لا ترقى لاعتبارها دولة لأنها لا تمتلك كل مقومات الدولة.

- إن التخطيط العشوائي للحدود بين الدول نجم عنه قيام وحدات سياسية مجزأة ومصطنعة لأنها لا تشمل في الواقع أقسام بشرية أو طبيعية أو اقتصادية يمكن أن يبرر وجودها كدولة مستقلة.

- لم يراع عند وضع الحدود الانسجام بين مساحة الأرض وعدد السكان، وحجم الإمكانيات، مثلا لو أخذنا منطقة غرب إفريقيا فشعوبها تربطهم سمات وأصول مشتركة عرقيا وثقافيا، نجدها قد قسمت إلى عدة دويلات صغيرة.

ومن هذا المنطلق كان الاستعمار يحيك هذه الحدود، ويرسمها مع العلم أنها ستفجر نزاعات وخلافات حدودية، انعكست على التوافق السياسي الذي كان من الممكن أن يحصل بين الدول الأفريقية، لولا النزاعات الحدودية والعرقية الذي خلفها عدم مراعاة تقسيم الحدود ومبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، الذي يبقي التقسيم العشوائي كما هو، ليحدث الخلخلة في التوافق السياسي بين الدول الإفريقية الحائزة على الاستقلال مما ترك ذلك إفريقيا تغرق في بحر من المشاكل والحروب والنزاعات الحدودية والعرقية والإثنية، نتيجة للموروث الاستعماري الذي لا يراعي أي خصوصية إفريقية.

ويوجد في إفريقيا ما يفوق 50 وحدة سياسية، منها 13 وحدة سياسية لا توجد لها منافذ بحرية، بينما عدد الدول الداخلية أو غير المطلة على البحر من العالم كله لا يتجاوز 18 دولة من أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية. وقد زاد هذا الوضع من تفاقم مشكل الحدود ونتج عنه اضطرابات سياسية، وصراعات عرقية مسلحة بين مختلف الأجناس أدت إلى مقتل الآلاف من الأشخاص ويعتبر مثال الهوتو والتوتسي في رواندا، وكذا الحرب الإثيوبية الإريترية خير معبر عن هذا الوضع أمام مشاكل رسم الحدود.

ث- العوامل الاقتصادية:

إن أكبر معيقات التنمية في إفريقيا ترتبط بعدم توفر خريطة استثمارية متكاملة توضح مختلف الأنشطة في مجال الاستثمار، وكذا ضعف البنية التحتية للقارة الإفريقية، وغياب المنشآت والمواصلات الحديثة، فبرغم التحسينات فلا تزال القارة بعيدة عن الوضع الأمثل، إلى جانب عدم الاهتمام الكافي بمستوى التدريب التقني والفني، وبالتالي غياب يد عاملة إفريقية مؤهلة.

إن مؤشر الفقر في البلدان الإفريقية أعلى بكثير مقارنة ببقية المناطق النامية الأخرى، حيث يقدر عدد الفقراء الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم حوالي 46% من إجمالي سكان القارة، وقد تم تصنيف قرابة النصف من سكان جنوبي الصحراء باعتباره فقراء (مكتب العمل الدولي، 2003، ص12)، وهذا بالرغم من التحسينات الكبيرة في نمو الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا في السنوات الأخيرة، ويعود ذلك لفقدان غالبية الشباب لوظائف ومصادر دائمة للدخل، فمن بين التحديات الاقتصادية التي تعانيها إفريقيا نجد انخفاض اليد العاملة في قطاعات النمو، وتمركز معظم العاملين في مجال الزراعة، ولكن نظرا للتقلبات المناخية؛ فإن القارة عرفت انخفاضا في مستوى الإنتاج الزراعي، ومن ثم لم تتمكن من توظيف المواطنين، ولا تحسين دخلهم الفردي في الوقت نفسه.

ويعود سبب تأثر الجانب الاقتصادي في القارة الإفريقية إلى غياب التجهيزات الملائمة للإنتاج الزراعي، وعدم الاستفادة من فرص العولمة، وعدم اهتمام القادة السياسيين في إفريقيا بتبني مشاريع التنمية الوطنية بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر (وحدة إيكونومست للمعلومات المحدودة، https://bit.ly/3pTV13U).

يمكن القول أنه بالرغم من الإمكانيات الهائلة، ظلت إفريقيا متخلفة اقتصاديا بسبب عدم وجود خطط اقتصادية مدروسة لاستغلال تلك الثروات التي تزخر بها القارة، وكذلك نقص الخبرة، وندرة الكفاءات الفنية وقصور وسائل النقل والمواصلات وهشاشة البنى التحتية.

ثانيا: العوامل الخارجية

لا يمكن حصر المعيقات الخارجية للتنمية في الاستعمار التاريخي فحسب، فاليوم لم تعد إفريقيا مستعمرة أوروبية فقط، وإنما هي كذلك محل تنافس من قِبل أقطاب دولية أخرى، عبر الشركات متعددة الجنسيات، وضغوط المؤسّسات المالية الدولية بفعل تراكم الديون على الدول الإفريقية، وبهذا أصبحنا نتحدث عن نمط احتلالي حديث، يتم بواسطة الغزو الثقافي والاقتصادي لخدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى.

لذا فإن إثارة المشكلات، وتعددية النزاعات والصراعات، ومحاربة الإرهاب، ما هي إلا استراتيجيات غربية لتوفير المواد الخام لصناعتها، وتهيئة السوق لسلعها ومنتجاتها بقصد إبقاء دول القارة في استهلاك مستمر لمنتجات الشركات الغربية، ضف إلى ذلك أن الأطماع والاستراتيجيات والمخططات تزداد وتتسع كلما زاد الفقر والجهل والحروب داخل دول القارة الإفريقية (عبد الصادق،2011، ص383).

أما مساهمة إفريقيا في التجارة الدولية فتقدر بنسبة 2% فقط؛ مقارنةً بآسيا وأمريكا اللاتينية اللتين تساهمان بـ 17% و 5% على التوالي، هنا يتضح فارق تهميش القارة الإفريقية من حيث التجارة الدولية، وهي التي تشكّل نسبة 60% من دخلها، إضافة إلى انخفاض معدل الاستثمار الأجنبي إلى 15% فقط (عبد الصادق، ص384).

وانطلاقاً من ذلك؛ يظهر أن كلا العاملين الداخلي والخارجي يساهمان في عرقلة المسيرة التنموية اقتصاديا في إفريقيا، فالبيئة الداخلية بطبيعتها وتركيبتها عمقت من أزمة القارة اقتصاديا، زيادة على مخلفات الاستعمار الذي تسبب في تفكيك البنية التحتية للدولة، وعطل نموها، وبالتالي أبقى الدول الإفريقية في مرحلة الإنتاج بدلا من التصنيع.

المحور الثالث: مساهمة المجتمع المدني في عملية التنمية في إفريقيا

المجتمعات الإفريقية عانت طويلا من الحكم الاستعماري، وهو ما قيَّد حرية الحركة لدى المجال العام في معظم الدول الإفريقية، فكان المطلب الشعبي الأول هو التحرر من الاستعمار، وقامت عددٌ من المنظّمات بجهود مجتمعية بالتعاون مع حركات شعبية للمشاركة في عملية التحرير، وهو ما أفسح المجال لهذه المنظمات لإظهار أهمية دورها في المشاركة كمُكوّن رئيسي في أي مجتمع، وعليه تداخل دور منظمات المجتمع المدني مع دور الأحزاب في تغيير الواقع السياسي.

مع بدء موجة التحولات الديمقراطية في أواخر الثمانينيات، بدأ مصطلح "المجتمع المدني" ينتشر في إفريقيا، وتم الاعتراف بدوره في نزع السلاح، وتنظيم الانتخابات في تقرير البنك الدولي عام 1989م، وأكد إجماع واشنطن 1989م على الدور السياسي للمجتمعات المدنية الإفريقية على أنها محرك التحول إلى الديمقراطية بالتعاون مع الأحزاب السياسية.

1. آليات مساهمة المجتمع المدني الإفريقي في تحقيق التنمية:

ويمكن للمجتمع المدني في القارة الإفريقية أن يقدم إضافة قيمة ومساهمة كبيرة في تحقيق التنمية، من خلال عديد الأدوار التي يقوم بها، ومختلف الآليات التي يعمل وفقها والتي يمكن إجمالها في الآتي:

1- **المشاركة في صياغة السياسات العامة والبرامج الحكومية:** يتعاون المجتمع المدني مع الجهات الحكومية لخدمة أهداف ذات مصلحة مشتركة؛ مثل التعاون في ملف اللاجئين والهجرة، ومراقبة الفساد، كما أن المجتمع المدني قد يكافح لأجل فتح مساحات حرية كافية للأفراد في مجتمعات تعاني من ضيق المجال العام، وأيضا في قضايا الديمقراطية والحريات، أين يبذل مجهودات كبيرة بهدف تحقيق مجتمع ديمقراطي يؤمن قادته بحرية التعبير.

2- **دعم التطور الديمقراطي في الدول الإفريقية:** هناك صلة قوية بين فاعلية المجتمع المدني وقوته ونضج التطور الديمقراطي للمجتمعات الأفريقية، وقد أدى غياب الديمقراطية إلى انفراد النخب الحاكمة بتقرير السياسات العامة في إطار مصالحها الضيقة مما أدى إلى تعثر التنمية واتساع الهوة بين الطبقات وانتشار الفساد، وتهتم بعض المنظمات بتحقيق مناخ سياسي إيجابي، والمشاركة والدفع في عملية الإصلاح السياسي، وهنا قد يتداخل دورها مع دور الأحزاب السياسية، مثل Y'en a Marre (لقد كان لدينا ما يكفي) في السنغال، وLe Balai Citoyen (مكنسة المواطن) في بوركينافاسو، وحركة "الاثنين الأسود" في أوغندا.

3- **دعم التنمية والتغيير:** تشارك العديد من منظمات المجتمع المدني في إفريقيا مع الحكومات في قضايا التنمية، على سبيل المثال مؤسسة ابيبيمان Abibimman))، وهي تُعْنَى بنشر الوعي بالروابط بين الفقر وتغير المناخ، وقضايا السلام والتنمية المستدامة، كما تُمثّل مشاركة 60 ممثلاً عن الحكومات الإفريقية ومنظمات المجتمع المدني من جميع أنحاء القارة في مارس 2015م في اجتماع أديس أبابا لوضع آليَّات مكافحة الفساد بشكل مشترك في القارة دليلا قويا على دورها في النهوض بمستوى الشفافية في الدول الإفريقية.

4- **الاجتماعات، الندوات، المؤتمرات وورش العمل:** وغيرها من النشاطات التي تشارك فيها الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني لطرح إشكاليات حول قضايا معينة، وتتمخض عن نقاش معمق ينتج عنه الخروج بنتائج وتوصيات يتم رفعها للحكومات للاستفادة منها في صياغة السياسات العامة (عبد الصادق، ص384).

5- **التظاهر والاحتجاج والحملات الإعلامية:** حيث تستطيع منظمات المجتمع المدني إبداء آرائها في القضايا المختلفة، من خلال الحملات الإعلامية التي تسلط الضوء عليها وتبين مدى موافقتها عليها وتجاوبها معها أو رفضها والتصدي لها مع إبراز أسباب ذلك، وفي حالة عدم استجابة صانعي القرار لآرائها قد تلجأ إلى التظاهر والاحتجاج بمختلف الطرق للتعبير عن رفضها والتنديد بالممارسات الحكومية (بونوة، 2010، ص99)، مما يزيد الضغط عليها ويحتم عليها التفاعل مع مطالب منظمات المجتمع المدني.

6- **المساءلة واستقصاء الحقائق:** يمكن لمنظمات المجتمع المدني استقصاء الحقائق والعمل على كشف الثغرات الموجودة في السياسات العامة، ورفعها إلى الحكومة في شكل عرائض وتقارير لمحاسبة المعنيين، فمن أهم أدوارها الرقابة والمساءلة لضمان سير تنفيذ قوانين السلطة التشريعية وقرارات الحكومة والحفاظ على القيم الدستورية، وهذا يعزّز من ثقة الجماهير في الحكومة، مثل ما حدث في عام 2013م، حينما تبنَّت منظمات المجتمع المدني مطالب المواطنين الكينيين لمنع زيادة رواتب وبدلات أعضاء البرلمان، أيضًا في جمهورية الكونغو عام 2003م، قاد الأساقفة الكاثوليك حملة لمحاصرة الفساد في قطاع النفط بالتعاون مع مجموعة من المُنَظَّمَات غير الحُكُومِيَّة الأعضاء في الائتلاف الوطني.

7- **الشراكات، التعاون والأنشطة المشتركة:** مع عدد من المنظمات والهيئات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالات حفظ السلام ونزع الأسلحة، وقد وقعت منظمات مختلفة مذكرات شراكة وتعاون مع منظمات إقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة، ومنظمة الدول الأمريكية، وشبكة العمل الدولي المعنية بالأسلحة الصغيرة في هذا المجال.

8- **المشاركة الفعَّالة للنساء في منظمات المجتمع المدني المعنيَّة بحلّ النزاعات:** مثل "منظمة العمل النسائي الليبيريّ من أجل السلام" في ليبيريا؛ حيث قامت حركة سلام ليبيرية بقيادة "ليما غبوي" في 2003م لإجبار أمراء الحرب الليبيريين على توقيع اتفاق سلام أنهى 10 سنوات من الحرب الأهلية الدامية بعد شهور من المفاوضات غير المثمرة (رويحه، 2020، https://bit.ly/3bHRO2a).

9- **الاستشارة وتقديم مقترحات وحلول للمشكلات التي تعاني منها المجتمعات:** والمبادرات التنموية، وتنبيه الحكومة إلى بعض الممارسات التي لا تتلاقى مع طموحات المواطنين، وتقديم بدائل فعَّالة، مثل "تحالف (ZLA)" في زامبيا؛ وهو مجموعة من منظمات المجتمع المدني التي كافحت ضد سياسة الأراضي التي اعتمدتها الحكومة، ودعت إلى التوزيع العادل للأراضي، وحماية مصالح المجتمعات الفقيرة والمجموعات الاجتماعية المهمشة (رويحه، https://bit.ly/3bHRO2a).

10- **الوصول إلى المجتمعات المحلية وتنفيذ مشروعات:** يحاول المجتمع المدني إيجاد حلول للمشكلات التي تتعرض لها المجتمعات المحلية والقيام بمشاريع تستهدف زيادة قدراتها، والسيطرة على الموارد

الضرورية والمطلوبة لتحقيق التنمية المستدامة (طبيل، 2019، https://bit.ly/3pXR5z4)، حيث تضطلع منظماته بمهمة القيام بها ويكون تمويلها من طرف المؤسسات الحكومية أو المنظمات الإقليمية، لأسباب مختلفة قد تكون خبرة هذه المنظمات في هذا المجال أو التخفيف من الأعباء المالية بواسطة التطوع مما يساهم في تطوير التعاون المثمر بين الطرفين، خاصة في مجالات مكافحة الفقر والتنمية الريفية ومواجهة البطالة والتعليم وغيرها من المجالات التي تظهر فيها بصمة المجتمع المدني، ويمثل مشروع "صوت المواطن في الحكم"، في مقاطعة كينيا الساحلية، منظمة فاعلة بالتعاون مع الجهات الحكومية لتطوير البرامج ووضع الحلول المعنية بإحلال التنمية في المحليات، وهو يتعاون مع 280 منظمة مجتمعية.

11- **التعامل مع القضايا الصحية والاجتماعية:** مثل فيروس نقص المناعة البشرية "الإيدز"، والصحة الإنجابية، وحقوق المرأة، وهي تعاون مع المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة. مثل في الكاميرون جمعية (Impact Santé Afrique) المعنية بمكافحة الإيدز (رويحه، https://bit.ly/3bHRO2a).

12- **العمل المتخصص لبعض المنظمات التي تختص بمجالات معينة مثل:**

- تقديم الدعم اللازم المالي والفني للمنظمات غير الحكومية، مثل برنامج إفريقيا في مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE).

- الاعتناء بالثقافة والقِيَم والحفاظ على الإرث الحضاري؛ مثل في مالي رابطة (Association Internationale des Jeunes Francophones).

- ائتلافات الجماعات الدينية غير حكومية لتحقيق هدف ما، وقد حقَّق المجلس الوطني لكنائس كينيا (NCCK) مساهمات كبيرة في تحقيق الديمقراطية (رويحه، https://bit.ly/3bHRO2a).

2. المبحث الثاني: معوقات مساهمة المجتمع المدني الجزائري في رسم السياسة العامة.

1- **العائق القانوني:** حيث تقوم بعض الحكومات بالحَدّ من حركتها من خلال إصدار قوانين تعسفية مثل قانون إدارة النظام العام الذي أصدرته حكومة أوغندا في 2013م؛ لتعطيل نشاطات المجتمع المدني، كما قامت بعض الحكومات بفرض عقبات قانونية تعيق قدراته على العمل بحرية واستقلالية بحجة مواجهة الإرهاب وغيرها من التدابير الأمنية، كما حدث في مصر أواخر 2016 حين أقر البرلمان مشروع قانون يوسع من سيطرة الحكومة على منظمات المجتمع المدني وتسجيلها وتمويلها (الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 2016، ص 08).

2- **التحديات السياسية والانقلابات العسكرية ونشوب الصراعات المسلحة:** وهو ما يمثل مشاكل لوجيستية لمنظمات وقانونية لمنظمات المجتمع المدني جراء تحركات اللاجئين والنازحين داخليا وخارجيا، إلى جانب المخاوف الأمنية بسبب الإرهاب والجماعات المسلحة (رويحه، https://bit.ly/3bHRO2a).

3- **عدم تبلور دور المجتمع المدني بشكل مستقل عن الدولة:** حيث لم تتمكن بنى المجتمع المدني من تحديد مجال متميز عن الدولة وعن البني التقليدية الموروثة، والانتظام على أسس معاصرة ومفاهيم حديثة للمجتمع المدني وآليات عمله (مهنا، 2013، ص09)، فبالرغم من كون حرية إنشاء منظمات المجتمع المدني مكفولة دستوريا، إلا أنها تسير تحت رقابة الدولة ما يسهل من عملية احتوائها وتوجيهها ويزيد من إمكانية أن تفرض عليها قيودا تحد من استقلاليتها وتؤثر عليها بالسلب (قرقاح، 2011، ص 130)، وبطبيعة الحال فهذه الوضعية لا تسمح للمجتمع المدني بأن يكون شريكا في رسم السياسة العامة، بل يكتفي بدور التابع المؤيد لتوجهات الحكومة ويعمل على حشد التأييد لسياساتها، بعيدا عن تقديم أي إضافة ممكنة للمساهمة في رسم سياسة عامة وفق تصورات المجتمع المدني.

4- **أزمة ثقافية:** تتعلق بكيفية تعاطي الشعوب مع مفهوم المجتمع المدني ونطاق دوره في أي مجتمع، وهي ما قد تدفع المواطنين إلى النفور من تلك الكيانات، وبالتالي تعجز عن تحقيق الاقتراب من الجماهير والتعبئة الكافية للقيام بدورها التنموي (رويحه، https://bit.ly/3bHRO2a).

5- **الصعوبات الاقتصادية ومشاكل التمويل:** عدم كفاية التمويل، لا يمكن التغافل عن أنّ القارة الإفريقية تعاني أزمات كثيرة تتعلق بالصحة والفقر والتعليم والتنمية ومستوى البنية التحتية، وهو ما أثقل عاتق الحكومات والمُنَظَّمَات المَدَنِيَّة على حدّ سواء، بحيث لم تستطع صناديق التمويل تغطية كافة احتياجات المُجْتَمَعات في إفريقيا، وهذا على مستوى المساعدات الفنية والمالية والإدارية.

إن منظمات المجتمع المدني تجد نفسها أمام معضلة مزدوجة، فمن جهة لا تستطيع توفير التمويل الذاتي الذي يبقى محدودا ولا يفي بكل احتياجاتها، ومن جهة ثانية فإن ارتباط المجتمع المدني بالدولة في جانب التمويل يفقده استقلاليته اتجاهها، حيث تقوم بتمويله مقابل الالتزام بالسقف السياسي والشروط التي تفرضها عليه وهو الشيء الذي يرهن استقلاليته ونشاطه، ويحول الشراكة بين الطرفين إلى شراكة سلبية غير فاعلة، ويفقده التأثير في السياسة العامة (قرقاح، ص 131).

إضافة إلى ذلك فإن هناك من المنظمات من تعتمد على التمويل من الهيئات المانحة، والتي تختفي وراءها الدول الأجنبية، وتهدف من خلال التمويل الذي تقدمه إلى التأثير في قراراتها والسيطرة على أعمالها ونشاطاتها بما يخدم مصالحها (عبد الرحمان، خليل، 2004، ص 78)، وبالتالي تكون هذه المنظمات بمثابة الأداة التي تخدم الأطراف الأجنبية.

6- **ضعف بنية المجتمع المدني:** وعدم توفره على المعلومات والإحصائيات اللازمة التي تساعده في تكوين مشاريع وتكسبه قوة اقتراح يقدمها لصانع القرار، وهذا راجع لعدم امتلاكه بنية قوية وصلة وثيقة بالمواطنين تجعله مسنودا برأي عام فعال يدافع عنه ويحميه ويؤمن بدوره (عبادي، 2011، ص 122)، ولعل هذه الوضعية ساهمت فيها بدرجة معينة منظمات المجتمع المدني ذاتها حيث بقيت منظمات نخبوية معزولة عن الواقع تتعامل بفوقية مع المجتمع وتغيب داخلها روح الفريق، فهي لا تزال تعتمد على الفردية في التسيير والعمل مما قد يخلف انشقاقات داخل التنظيم الواحد تزيده ضعفا وترهلا.

7- **عدم شفافية العلاقات بين الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني:** مما يفقدهما الثقة في بعضهما البعض، إضافة إلى التضييق ووضع العراقيل وتقييد حرية الحركات الاجتماعية من جانب بعض الحكومات؛ حيث تنظر إلى هذه المنظمات باعتبارها أدوات للمواطنين للرقابة على سلطاتها، وهو ما يُعدّ تهديدًا لوجودها، فمثلا عندما أعلن الحزب الحاكم في زيمبابوي (حزب الاتحاد الوطني ZANU PF) أن منظمات المجتمع المدني لا يعتد بدورها (رويحه، https://bit.ly/3bHRO2a).

II. خاتمة:

تمتلك القارة الإفريقية موارد هامة وإمكانيات كبيرة تؤهلها لتحقيق نهضة حقيقية، لكن يمكن القول بأن العبرة ليست في امتلاك الموارد، وإنما في القدرة على استغلالها واستثمارها بالطريقة المثلى التي تسمح بتنمية وتطوير الاقتصاد وتحقيق الرفاهية والعيش الملائم للسكان، وهذا الأمر يتوقف على توفر إرادة سياسية قوية تساهم في تذليل مختلف العقبات التي قد تعيق تحقيق هذا الهدف السامي بالتعاون مع مختلف الفواعل التي تكمل الدور الذي تلعبه الحكومات.

يلعب المجتمع المدني الإفريقي في ذلك دورا مهما لكنه لا يزال بحاجة إلى التطوير والتنمية والتكيف مع ظروف وخصوصيات القارة، كما أنك الحكومات لابد أن تغير من نظرتها لهذه المنظمات على أنها إما عدو يجب محاربته أو تابع يجب استغلاله، وتنتقل إلى التعامل معها على أساس الشراكة الحقيقية لتحقيق

الفعالية في العملية التنموية والوصول إلى الأهداف المسطرة، ذلك لما يتوفر عليه من موارد بشرية وقدرات مهمة يمكنها دفع عجلة التنمية بشكل كبير.

الإحالات والمراجع:

المؤلفات

- البستاني، فؤاد أفرام. معجم منجد الطلاب، (د د ن)، (د س ن).
- عبد الرحمان، حمدي، خليل، عزة. (2004). المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي، مركز البحوث العربية والإفريقية.
- الفالح، متروك. (2002). المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية – دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن-، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الكيالي، عبد الوهاب. موسوعة السياسة، ج1، (د س ن).
- صندوق النقد الدولي، (2014). "آفاق الاقتصاد العالمي: تركات وغيوم وعدم يقين: دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية"، أكتوبر 2014.
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، (2016). تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام 2016 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.
- *économique et historique Les stratégies de développement, Analyse* (2008). *Deubel, Philippe, des sociétés contemporaines, Pearson éducation France.*
- *Civil Society : the multitude of associations around which society voluntarily* (2012). *OECD, organises itself, Paris.*

المقالات

- بلعيور، الطاهر. (2006). المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي. مجلة العلوم الإنسانية. ع10، ص 121.
- عبد الصادق ، الصادق محمود. (2011). مقومات ومعيقات التنمية الاقتصادية في إفريقيا: نظرة جغرافية. مجلة الجامعة الأسمرية. العدد 21.

المداخلات

- بوعشيبة، عائشة، (2018). أثر النزاعات الإثنية على التنمية في إفريقيا: دراسة حالة الكونغو الديمقراطية، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة 01: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2018.
- بونوة، نادية، (2010). دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة- دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، 2010.
- عبادي، خير الدين. (2011). المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 2010/1990، مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، 2011.
- قرقاح، ابتسام. (2011) دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر 2009/1989، مذكرة ماجيستير، جامعة الحاج لخضر باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011.
- مهنا، كامل.(2013). دور المجتمع المدني في السياسات العامة، ندوة تجمع الهيئات الأهلية التطوعية في صيدا، 2013/08/13.
- مكتب العمل الدولي، (2003)، العمل اللائق من أجل إفريقيا، الاجتماع الإقليمي الإفريقي العاشر، أديس أبابا.

مواقع الانترنيت

- بابكر، مازن، مشاكل التنمية في أفريقيا وكيفية حلها، 2017/08/18، *https://bit.ly/3r3OIwc*، 2021/02/26، 12:15.
- الداودي، نور الدين، إفريقيا: بين معوقات التنمية والمقومات القارية لتحقيق النهضة، قراءات إفريقية، دراسات وبحوث، بتاريخ:11-10-2017، *https://bit.ly/3pYaEal*، 2020/12/30، 10:15.
- رويحه، زينب مصطفى، المجتمع المدني في إفريقيا.. التحديات وحدود الدور، مجلة: قراءات إفريقية، *https://bit.ly/3bHRO2a*، 2020/11/25، 09:25.
- طالب، حفيظة، التنمية الاقتصادية في إفريقيا: الفرص والقيود، قراءت إفريقية، دراسات وبحوث، بتاريخ :23-06-2018، *https://bit.ly/37MtYkU*، 2020/12/30، 10:30.
- طبيل، أدهم عدنان، المجتمع المدني و صنع السياسات "الخدمات الاجتماعية نموذجا "، دنيا الوطن، *https://bit.ly/3pXR5z4* ، 2019/01/11، 14:30.
- تقرير صادر عن وحدة إيكونومست للمعلومات المحدودة، نظرة على إفريقيا تطلعات المؤسسة الاستثمارية حتى 2016، *https://bit.ly/3pTV13U*، 2020/12/30، 12:10.
- *Leghbor, Kingsley, Ressources minières: la fin d'une malédiction?, Magazine Afrique Renouveau, April 2014, Disponibl. https://bit.ly/3dMY5wu, 30/12/2020, 12:05.*
- *www.imf.org. 26/02/2021, 12:00.*